صارخاً لمبادىء القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية، معبراً عن بالغ القلق من ازدياد تردي الاوضاع، سواء في منطقة الشرق الاوسط، وبخاصة في فلسطين المحتلة، نتيجة للحروب والاعتداءات المستمرة التي يشنها العدو الاسرائيلي الصهيوني على دول المنطقة وشعوبها، وبخاصة الشعب الفلسطيني، وبالدعم الكامل واللامحدود من قبل الولايات المتحدة الامريكية، مما يعرض السلم والامن الدوليين لأشد حالات الخطر، مقتنعاً بوجوب اتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة لمواجهة تمادي العدو الاسرائيلي وعصاباته الصهيونية في عدوانهم المستمر، وانتهاكاتهم المتعمدة لحرمة المسجد الاقصى المبارك، وتصاعد عملياتهم الارهابية الرسمية والمنظمة، وممارستهم اليومية لسياسة الارض المحروقة ضد المواطنين العرب والفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، وبخاصة في مدينة القدس الشريف، موقناً بأن الوقت قد حان لاتخاذ التدابير الزجرية التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وتطبيقها الفوري على العدو الاسرائيلي الصهيوني، معتبراً ان الابقاء على اي شكل من اشكال العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية، وغيرها، وعلى اي مستوى كان مع العدو الاسرائيلي الصهيوني، انما يشجعه، ويساعده، على مواصلة احتلاله للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وعلى تنكره الدائم للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وما يجسده ذلك من مخاطر حقيقية على المبادىء والقيم والتراث والثقافة والحضارة الاسلامية، وما يشكله، ايضاً، من مخالفة واضحة وصريحة لميثاق المؤتمر الاسلامي، وقراراته العديدة، مسترشداً بجميع قرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن قضية فلسطين والشرق الاوسط، واستناداً الى جميع القرارات الاسلامية الاخرى والصادرة بهذا الشأن:

اولاً - تأكيد التزامه وتمسكه التام بالمبادىء والاسس التالية، التي ينبغي ان يقوم عليها حل قضية فلسطين والشرق الاوسط، وهي:

١ - ان قضية فلسطين - قضية المسلمين الاولى - هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ولب الصراع العربي - الاسرائيلي.

٢ - ان قضية فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط، كل لا يتجزأ في المعالجة والحل: وعلى هذا، فلا يمكن تجزئة الحل او جعله يشمل بعض اطراف الصراع وقصره على بعض اسباب النزاع دون غيرها. كما لا يمكن اقامة سلام جزئي؛ اذ لا بد ان يكون السلام شاملا لجميع الاطراف.

٣ - ان السلام العادل في المنطقة لا يمكن ان يقوم الا على اساس انسحاب العدو الاسرائيلي الكامل، وغير المشروط، من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والتي تشمل:

(أ) حقه في وطنه فلسطين.

(ب) حقة في العودة الى وطنه واسترداد ممتلكاته، كما كفلتها قرارات الامم المتحدة.

(ج) حقه في تقرير مصيره بنفسه، ودون اي تدخل خارجي.

(د) حقه في الممارسة الحرة لسيادته على ارض وطنه وعلى موارده الطبيعية فيها.

(هـ) حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة في فلسطين، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - مدينة القدس الشريف - عاصمة فلسطين - جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة، ولا بد من انسحاب العدو الاسرائيلي الكامل، وغير المشروط، منها، واعادتها الى السيادة الفلسطينية.

٥ - ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولها، وحدها، الحق الكامل في تمثيل هذا الشعب، والاشتراك، اشتراكاً مستقلاً ومتكافئاً، في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي - الاسرائيلي، من اجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وان الحل لا يعتبر شاملاً وعادلاً ومقبولاً اذا لم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في وضعه، وقبوله، كطرف مستقل ومتساو ومتكافىء مع بقية الاطراف المعنية؛ كما لا يحق لاي جهة ان تدعي التمثيل، او التفاوض، حول قضية فلسطين، شعباً وارضاً وحقوقاً؛ كل ما يخالف ذلك يعتبر لاغياً، وباطلاً، ولا يترتب عليه اي اثر قانوني.

٦ - ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية، والعربية، ولا يشكل اساساً كافياً لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط.

٧ - رفض كافة الاتفاقيات والمبادرات الانفرادية التي تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في